

على مسئولية رئيس جمعية مستثمري الغاز:

زيادة أسعار الغاز الطبيعي للمنازل تحقق العدالة الاجتماعية

كتب - محمد عبدالرحمن:

مستخدمي الأنابيب، فالمنزل الذي متوسط استهلاكه أنبوية ونصف شهريا تصل التكلفة لحوالي 75 جنيها، في حين أن الإستهلاك الشهري من الغاز الطبيعي في المتوسط لا يتجاوز 50 جنيها رغم الزيادة.

وبحسب قرار مجلس الوزراء الأخير، تم رفع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم في المنازل والنشاط التجاري، بنسبة تتراوح بين 33.3 إلى 75%، اعتبارا من بداية أغسطس الجاري.

وحددت الحكومة 3 شرائح للاستهلاك، الأولى من صفر حتى 30 مترا مكعبا ويتم محاسبتها على 175 قرشا للمتر المكعب، بدلًا من 100 قرش سابقا، بزيادة 75%، والثانية ما يزيد على 30 مترا مكعبا وحتى 60 مترا مكعبا إلى 250 قرشا للمتر المكعب بزيادة 42.8%، في حين ارتفع سعر المتر للشريحة الثالثة والتي تبدأ مما يزيد على 60 مترا مكعبا إلى 300 قرش للمتر المكعب بزيادة 33.3%.

أكد رئيس جمعية مستثمري الغاز المسال د. محمد سعد الدين أن الزيادات الأخيرة في أسعار الغاز الطبيعي استهدفت بها الحكومة تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين ورفع الدعم تدريجيا عن السلع البترولية.

وأوضح سعد الدين في بيان أمس أنه ليس من المعقول في ظل زيادة أسعار أنبوية البتوجاز من 5 جنيها إلى 15 جنيها، ثم إلى 50 جنيها، أن تظل أسعار توصيلات الغاز للمنازل متدنية، مشيرا إلى أن تكلفة توصيل الغاز للمنازل ارتفعت مع الزيادات الأخيرة في الأسعار العالمية، ما ترتب عليه ارتفاع تكلفة التوصيل على المواطن نفسه.

وتابع إنه رغم الزيادات الأخيرة إلا أن تكلفة الغاز الطبيعي على مستخدمي التوصيلات أوفر بكثير عن